مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان: دراسة ميدانية على ولاية الدقم في سلطنة عمان
اسم الكاتب: منير عبدالله كرادشة، سمير إبراهيم حسن، ناصر راشد المعولي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8982
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 16، العدد 1
شوال 1440 هـ / يونيو 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان: دراسة ميدانية على ولاية الدقم في سلطنة عمان

منير عبدالله كرادشة

سمير إبراهيم حسن

ناصر راشد المعولي

مركز البحوث الإنسانية - جامعة السلطان قابوس

الخوض - سلطنة عمان

تاريخ الاستلام: 2017-05-04 **تاريخ القبول: 2017-08-20**

ملخص البحث:

تتناول الدراسة موضوع أثر إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في ولاية الدقم في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان. وقد قامت منهجية الدراسة على المسح الشامل لجميع أرباب الأسر في ولاية الدقم الذين توزعوا على (23) قرية، كما اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي الوصفي، لملائمته لأهداف الدراسة. واستعانت الدراسة بأداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات عن السكان المحليين بالولاية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن هناك نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة (73.8%) أكدت أن التغير الذي لازم قيام المنطقة الاقتصادية في الدقم أثر في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان. كما بينت النتائج أن أكثر من ثلثي العينة أكدوا بأن قيام المشروعات الاقتصادية قد أدى إلى تلويث البيئة في المنطقة وإلى وجود انعكاسات بيئية متعددة ومتنوعة لازمت قيام هذه المشروعات. كما كشفت الدراسة انخفاض المستوى الصحي للسكان ويتضح ذلك في ارتفاع مستويات وفيات الأطفال وارتفاع نسب الإجهاض بين النساء وانخفاض وضعهم الصحي بشكل عام.

الكلمات الدالة: المنطقة الاقتصادية الخاصة، الأوضاع الصحية، الأوضاع البيئية.

المقدمة:

لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة الموجودة في مناطق مختلفة حول العالم دورًا محوريًا في تنمية المجتمعات التي تقام فيها؛ باعتبارها مناطق متكاملة تشمل جملة من مختلف المشروعات الاقتصادية الكبرى، ومن أمثلتها: المناطق الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، ومناطق التصدير، والمناطق الخاصة السياحية، ومناطق البتروكيماويات، والمناطق التعليمية، واللوجستية. وعادة ما تضم هذه المناطق منظومة متكاملة من المشروعات التنموية، والبيئية والاجتماعية، والاقتصادية، والخدمية. وقد بلغ عدد المناطق الحرة في العالم حتى عام (2015) ما يقارب (4300) منطقة حرة، موزعة قارياً بين الأمريكيتين وآسيا وأوروبا وأفريقيا بمعدل (3) مناطق في كل دولة (The Economist, 2017)، وتبدو أهمية هذه المناطق بما تمثله من مراكز تنموية فاعلة ومن قدرتها العالية على استقطاب المشروعات المتنوعة من مختلف مناطق العالم، ومن رفدها للاقتصاد الوطني وتعزيزها لعملية التنمية على كافة مستوياتها.

وقد بيّنت التجارب الدولية أهمية هذه المناطق الاقتصادية وما يصاحبها من استثمارات في إكساب المنطقة المستقطبة شهرة عالمية، وفي تحفيز الاستثمار فيها، وتوفير سمة العالمية لها، وفي إكساب المنطقة الحاضنة لها سمات التعددية، وتعزيز إمكانيتها على جذب السكان من بلدان العالم المختلفة سواء للاستثمار أو الاستقرار. ولا ريب أن عملية التغير والتحديث، التي عادة ما ترافق تحول هذه المناطق من أماكن مأهولة بأعداد قليلة من السكان المحليين إلى مناطق اقتصادية عالمية مستقطبة للسكان وبأعداد كبيرة؛ تتطلب إيجاد بيئة تنافسية ملائمة لها، كما تستلزم خلق علاقات نفعية تبادلية مع المجتمع المحلي؛ إذا أن وجود هذا النمط من العلاقات التبادلية بين المناطق الاقتصادية الخاصة والمجتمعات المحلية عادة ما يؤدي إلى نتائج إيجابية مختلفة، قد تعزز مستويات الأمن الاجتماعي للسكان. وعلى الجانب الأخر فقد يترتب على إنشاء مثل هذه المناطق وقدوم استثمارات أجنبية متنوعة زيادة الضغط على موارد المجتمع المحلي وبنيته التحتية (المختار، 2008)، كما قد تسهم في بروز انعكاسات عميقة ومتنوعة على الخصوصية الاجتماعية والثقافية لهذه المناطق الحاضنة، وعلى بيئتها الاقتصادية والصحية وعلى البيئة الطبيعية للمنطقة (Levien, 2011).

وبهذا السياق فإن المنطقة الاقتصادية الخاصة التي أنشأت في ولاية الدقم تعد واحدة من

أهم أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تقع في الجنوب الشرقي من محافظة الوسطى في سلطنة عمان، حيث تبعد عن مركز العاصمة مسقط بما يقارب (550) كم، ويقطنها (4062) نسمة موزعين على (23) قرية، وتتصف بامتداد شواطئها، وأراضيها السهلية والجبلية ذات التكوينات الجيولوجية الفريدة، وتمتاز بمحافظتها على بناءاتها الاجتماعية المحافظة وأنماط إنتاجها التقليدية، إذ ما زال كثير من أفرادها يمارس مهنة صيد الأسماك والرعي وتربية الحيوانات وبعض الحرف التقليدية. وقد أقيمت فيها منطقة اقتصادية خاصة جديرة بالاهتمام، توزعت بين جملة من البنى والمؤسسات والمشاريع التنموية وهي: ميناء الدقم والحوض الجاف، ومطار الدقم الدولي، ومجمع المصفاة والصناعات البتروكيماوية، والمنطقة الصناعية، ومنظومة الأنشطة السمكية، والمنطقة السكنية، ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية، والمدينة التعليمية، ومنظومة خدمات ونقل متكاملة، مما يجعلها من أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في ضوء ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتقصي أهم الآثار المترتبة على قيام المنطقة الاقتصادية في منطقة الدقم، خاصة تلك الآثار ذات العلاقة بالبيئة والمراعي ومياه البحر والأسماك وكمية الصيد والثروة الحيوانية، وكذلك المياه الصالحة للشرب وما يترتب على كل ذلك من تأثير على صحة الإنسان في الولاية.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ مجتمع الدقم من المجتمعات التقليدية ذات البناءات الاجتماعية القبلية المحافظة، التي تقوم بشكل أساسي على أنماط إنتاجية تقليدية كصيد الأسماك والرعي وتربية الحيوانات والحرف اليدوية؛ إلا أن هذا المجتمع قد شهد في العقود الأخيرة تغيرات كبيرة جاءت أغلبها على شكل طفرات متسارعة ومتلاحقة نتيجة قيام المنطقة الاقتصادية وما صاحبها من دخول مكثف للشركات والمشاريع الاستثمارية الكبيرة التي ساعدت في بروز هذه التغيرات المهمة في أنماط إنتاجه القديمة، وتحولها إلى أنماط إنتاج حديثة، كما رافق هذه التغيرات زيادة عوامل الجذب السكاني، وزيادة حركتهم وظهور تحولات اجتماعية غاية في التركيب والتعقيد. وقد أدى قيام هذه المنطقة الخاصة إلى إحداث تغيرات مهمة في استخدام الأرض، الأمر الذي قد يخلف مزيداً من الضغط على الموارد الطبيعة وتفاقم مشكلات بيئية مرتبطة بها، وظهور العديد من المشكلات الصحية للإنسان في هذه المنطقة. وفي ضوء هذه التداعيات المحتملة تحددت مشكلة هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

تتبلور توجهات الدراسة بالإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع البيئية للولاية؟
2. ما أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان؟

أهمية الدراسة:

تعتبر سلامة البيئة وصحة الناس من أهم أسس نجاح عملية التنمية واستدامتها، وهنا تكمن أهمية الدراسة في سعيها لمعاينة أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة وما لازمها من إنشاء مشاريع واستثمارات اقتصادية وصناعية مختلفة في بيئة المنطقة وعلى صحة السكان. كما تنبع أهمية الدراسة من محاولتها تشخيص ورسم صورة واقعية لصناع القرار والمعنيين حول جملة الآثار التي يمكن أن ترافق إقامة هذه المناطق والمشاريع على الجوانب «البيئية والصحية للسكان»، خاصة وإن هذه التغيرات كان لها انعكاسات عميقة على أوضاع السكان عامة. وفي ضوء ما تقدم فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من تركيزها على دراسة الآثار البيئية والصحية التي تتركها مشاريع ونشاطات المنطقة الاقتصادية الخاصة على سكان ولاية الدقم باعتبار هذين المجالين (البيئة والصحة) من أهم أسس استدامة التنمية في المنطقة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع البيئية للولاية.
2. التعرف على أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

1. **منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة:** تقع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على الشريط الساحلي لبحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وقد أنشئت ضمن جهود السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ومن المخطط لها أن تكون من أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن تصبح نموذجًا اقتصاديا إنتاجيا وتجاريا وخدماتيا متكاملاً واعدًا، وأحد أبرز المناطق الاقتصادية العالمية (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2015: 6)، وتم تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير مدينة الدقم بالمنطقة الوسطى وفقا للمرسوم السلطاني رقم (85/ 2006) (موسوعة تشريعات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،2016: 13). أما إجرائياً، ولأغراض البحث الميداني، نقصد بمنطقة الدقم الاقتصادية الخاصة جملة المكونات التنموية وهي: ميناء الدقم والحوض الجاف، ومطار الدقم الدولي، ومجمع المصفاة والصناعات البتروكيماوية، والمنطقة الصناعية، ومنظومة الأنشطة السمكية، والمنطقة السكنية، ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية، والمدينة التعليمية، ومنظومة الخدمات والنقل (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، د.ت).

2. **البعد الصحي:** يتمثل في الأوضاع والظروف الصحية للسكان في المحيط البشري الحيوي للنشاط التنموي للمنطقة الاقتصادية الخاصة. ومن الناحية الإجرائية ستنصب الدراسة على مدى توافر الخدمات الصحية للناس في محيط عمل المنطقة من خلال مؤشرات ومحددات ذات علاقة بظروف وصحة السكان وقدرتهم على البقاء ومقاومة المرض.

3. **البعد البيئي:** هو عبارة عن الوسط المكاني الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وما يحيط به من جمادات أو أحياء أو غازات في الغلاف الجوي ويؤثر في هذه المكونات ويتأثر بها. والمقصود به إجرائياً في هذه الدراسة: البيئة التي تنشط فيها المنطقة الاقتصادية الخاصة أي المحيط الطبيعي كالبحر والهواء والشواطئ والأماكن الطبيعية المميزة، ومختلف مكوناته المادية والحيوية والعضوية، كالهواء والأسماك وغيرها من الأحياء البحرية، والمراعي والحيوانات البرية والمدجَّنة والطيور والبشر و «الإيكولوجيا».

الدراسات السابقة:

الدراسات المحلية والعربية

تبين القراءة المتأنية للتراث السوسيولوجي والدراسات ذات الصلة، وجود تنوع في الدراسات السابقة التي بحثت في الموضوع قيد الدراسة، ولكن جلها كما يبدو كان يتعلق بالتنمية وصلتها بالصحة والبيئة، وسعيًا لاستثمار هذه الدراسات في بحثنا، والاستفادة من مضامينها المتصلة بموضوع الدراسة؛ انطلقنا من اعتبار المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة إجراءً اقتصادياً معاصراً وشكلاً من أشكال المناطق التنموية الحديثة. وعليه فقد تم استعراض بعض هذه الدراسات ذات الصلة ببحثنا خاصة المتعلقة بالتأثيرات البيئية والصحية المترتبة على قيام مثل هذه المناطق.

ففي دراسة البغدادي والحسيني (2014)، بعنوان «تقييم الأثر البيئي لموقع المنطقة الصناعية في مدينة الديوانية بالجمهورية العراقية» التي استندت إلى المنهج النوعي متمثلا بأسلوب تقييم الأثر البيئي للمشاريع الصناعية، وذلك من خلال إجراء مسح ميداني للمنطقة المطلوبة، والتي هدفت إلى تبيان التأثيرات البيئية المحتملة ومدى أهميتها في اختيار الموقع الصناعي، خاصة داخل المدن، وتوضيح حجم هذه التأثيرات سواء في البيئة المحيطة أو السكان. حيث خلصت الدراسة إلى أن النشاط الصناعي المصاحب لإقامة هذه المناطق يعتبر من أكثر النشاطات أثرا في البيئة وتلوثها -رغم أهميتها في التنمية والتطور- بسبب مخلفاتها الضارة. كما بينت الدراسة أن اختيار مواقع المشروعات الصناعية يتطلب تخطيطا شاملا ودراسة وتقييم الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم تأثر المناطق المحيطة بالمنطقة بالملوثات.

أما الدراسة التي نفذتها وزارة البيئة والشؤون المناخية لعام (2008): «حول مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية 2016» فقد أكدت زيادة مقدار الاستهلاك للمواد المستنفدة للأوزون واستنزاف الموارد المائية في السلطنة خلال السنوات الأخيرة، والتي جاءت نتيجة للتوسع الكبير في المشروعات الصناعية وصناعات استخراج النفط خلال تلك الفترة. كما بينت النتائج بأن التقدم الصناعي والتجاري إذا لم يقترن باتباع طرق ملائمة في جمع ونقل ومعالجة النفايات الصلبة سيؤدي بالنهاية لزيادة كمية هذه النفايات وزيادة تلوث طبقة الأوزون وبروز مزيد من الاستنزاف للموارد المائية، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم التحديات والمخاطر البيئية.

وتأتي دراسة عمار (2008) بعنوان «التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة»، في نفس السياق من حيث تعاملنا مع الدراسات السابقة، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي نستخدمه في دراستنا للوقوف على التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية. حيث بينت النتائج بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والاستهلاكي، فسوف تزداد تبعاً لذلك الضغوط المختلفة على البيئة الطبيعية، وسوف تؤدي إلى زوال كثير من المكاسب التي حققتها البشرية منذ قرون وستبرز بوادر التدمير الذاتي لأسس بقاء الإنسانية واستمرارها.

كذلك خلصت دراسة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (1995) بعنوان «واقع وآفاق تطوير المدن والمناطق الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، إلى ضرورة تقديم الدعم اللازم لتطوير المدن والمناطق الصناعية في المنطقة، ودعم التوجّه الداعي إلى توحيد الأجهزة المسؤولة عن المناطق الصناعية، وقيام الأجهزة المسؤولة عن المدن والمناطق الصناعية بتنظيم اجتماعات مع مسئولي المنشآت الصناعية، وإنشاء مراكز أو وحدات للتخطيط، والعمل على إلزام المنشآت الصناعية بتطبيق القوانين السائدة، وعقد اجتماعات بشكل دوري كل عامين لمسؤولي المدن والمناطق الصناعية، والدعوة إلى الاهتمام بموضوع حماية البيئة من التلوث، والتأكيد على ضرورة إنشاء مراكز للبحث والتطوير في المدن الصناعية.

وفي دراسة النشوان (2010) والتي هدفت إلى تقويم الآثار التي تنجم عن التنمية في بيئة مجرى وادي حنيفة في مدينة الدرعية، بالاعتماد على إجراء مسح ميداني وتحليل مكاني للمنطقة. فقد خلصت إلى وجود جملة من الآثار المصاحبة للأنشطة الصناعية التي رافقت عملية التنمية العمرانية التي شهدتها منطقة وادي حنيفة، خاصة فيما يتعلق بتضييق مجرى الوادي في المنطقة قيد الدراسة؛ بسبب مخلفات العمران وإعاقة تدفق مياه السيول وتلويث البيئة المحيطة، بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة من تنمية زراعية، وزراعة حيازات كبيرة في مجرى الوادي، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية التنمية هذه قد خلت من بعض الضوابط والتخطيط الدقيق الذي يضمن المحافظة على بيئة مجرى الوادي ويضمن سلامة تدفقه. وأوصت الدراسة إلى ضرورة وضع الأنظمة التي تمنع إجراء التعديات على مجرى الوادي، والتأكيد على منع توظيف مجرى الوادي مستقبلا للخدمات الصناعية، وضرورة الاستعجال في إزالة النفايات التي تشغل حيزا كبيرا من الوادي.

الدراسات الأجنبية

خلصت دراسة سوميك وسارما (Saumik & Sarma, 2013) والموسومة بـ «آثار سبل العيش على الأسر النازحة: أدلة من منطقة فالتا الاقتصادية، ولاية البنغال الغربية»، والتي تم إجراؤها على عينة قوامها (1017) أسرة، تضم (630) أسرة متضررة من (النازحين والأراضي المكتسبة) و(387) أسرة لم تتأثر في منطقة (فالتا الاقتصادية الخاصة في ولاية البنغال الغربية في الهند)؛ إلى انخفاض نسبة المشاركة بين أفراد الأسر المتضررة في سوق العمل، وبأن أفراد الأسر النازحة تظهر معدلات أعلى من المشاركة في العمل في المنطقة الصناعية. كما بينت الدراسة أن انخفاض مستوى التعليم والفجوة بين الجنسين في أنشطة سوق العمل لا تزال قائمة بين هده المناطق. وخلصت الدراسة إلى أن النساء يتقاضين نحو (17) نقطة مئوية أقل مقارنة بالرجال بعد ضبط عاملي التعليم والخبرة، كما خلصت إلى ضرورة تقديم التعويض الأمثل لأولئك الذين ضحوا بأراضيهم لأغراض التصنيع.

وأجرى ليفين (Levien, 2011) دراسة استهدفت المناطق الاقتصادية الخاصة والاقتصاد السياسي لنزع الملكية في الهند، وقد خلص إلى وجود صراع بين المزارعين ورجال الصناعة على هذه الأرض. كما أشارت الدراسة إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة أصبحت ذات أثر عميق ومهم في الاقتصاد الهندي، وقد قامت الدولة بتحسين أوضاع هذه المدن من خلال نقل أراضي المزارعين والفلاحين لشركات القطاع الخاص لتطويرها. وخلصت الدراسة إلى أن الهند تعمل على نزع ملكيات الأراضي وسحبها لصالح الشركات الكبيرة مثل: تكنولوجيا المعلومات والعقارات من أجل الاستفادة قدر الامكان من ارتفاع قيمة الأراضي وتحقيق أكبر عائد من خلال استثمارها من قبل هذه الشركات.

وبينت دراسة أجروال (Aggarwal, 2007)، الموسومة بـ «تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة في العمالة والفقر والتنمية البشرية» أهمية هذه المناطق خاصة على العمالة، حيث أشارت إلى أن تأثيرها يمر من خلال ثلاث قنوات: توفير فرص عمل مباشرة للعمالة الماهرة في المصانع والمشروعات الاستثمارية، وخلق فرص عمل غير مباشرة للعمالة غير الماهرة المتعلقة بالنقل والاتصالات، ومختلف الوظائف الخدمية، وخلق فرص عمل خاصة بالنساء. وبينت الدراسة أن مسألة خلق هذه الوظائف للعمالة لا يولّد الدخل فقط لهم بل يحسن نوعية ومستوى حياتهم، ويعزز إنتاجيتهم، ويحد من تأثير الفقر. كما خلصت

الدراسة إلى أن هذه المناطق لها تأثير مباشر في التنمية البشرية، وذلك من خلال توفير فرص العمل للسكان، ولدورها في الحد من البطالة، وتوليد الدخل الإضافي لمختلف الأفراد، مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة السكان في المنطقة.

كما هدفت دراسة لي(Li, 1999) حول «الآثار المترتبة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخاصة وتطور منطقة بودونج (المنطقة الجديدة في الصين)»، إلى تحليل وتقييم الآثار المترتبة على إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، ومنطقة بودونغ للتنمية (منطقة جديدة في الصين)، حيث أشارت الدراسة بأن الصين بدأت في سياسة الباب المفتوح للاستثمار الأجنبي منذ (1970)، مما أدى إلى صعود اقتصادها منذ أواخر(1970). وتوصلت الدراسة إلى أن نمو الاستثمارات الأجنبية في بودونج جاء في المقام الأول كنتيجة لقرب هذه المناطق من شنغهاي وغيرها من المدن الصينية؛ معتبرة بأن الموقع الجغرافي، وأنشطة التخطيط الفريدة من نوعها، هي أكثر أهمية في تفسير قوة أداء هذه المناطق. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن نجاح تجربة بودونغ في هذه المناطق شكل عامل مهم في مطالبتها للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.

بشكل عام يلاحظ من خلال القراءة التقييمية لنتائج الدراسات السابقة، بأن معظمها ركز على تناول قضية التنمية بشكل عام، وأن قليلاً منها اهتم بالمناطق الاقتصادية الخاصة أو الحرة، وتنبه لأثرها في جوانب ذات علاقة بالصحة والبيئة، وفي ضوء ما تقدم يبدو أن أهم ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة هو تركيزها على معاينة وتحليل أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية كمنطقة اقتصادية خاصة على الأوضاع البيئية والصحية للسكان، وقد تكون بذلك من أوائل الدراسات التي بحثت في مثل هذا النموذج من المناطق التنموية على مستوى سلطنة عمان وآثارها الصحية والبيئية. كما تميزت الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها استندت في بياناتها إلى مسح شامل لكافة الأسر التي تقطن الولاية التي أقيمت فيها المنطقة الاقتصادية الخاصة. كما تميزت الدراسة بشمولية استبانتها لجوانب وأبعاد مختلفة ذات علاقة بأثر منطقة الدقم الاقتصادية وما رافقها من دخول مكثف لمصانع ومنشآت صناعية واقتصادية في الأوضاع البيئية والصحية لسكان المنطقة، ما يعزز إمكانية تعميم نتائج الدراسة.

الإطار النظري:

إن حتمية التطور والتحديث في المجتمعات الإنسانية، عادة ما تفضي إلى تأكيد أهمية دور العنصر البشري كأهم محركاتهما، لحساسية دورهما في دعم العملية التنموية ورفدها وتعزيزها، وعادة ما يصاحب هذه العمليات انعكاسات عميقة على الأوضاع الصحية والبيئية للسكان. هذا وتلعب طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات «الانتقالية» والتي تشهد هذه العمليات، تلعب دورًا مهمًا في دعم عملية التنمية ونجاحها؛ كما تسهم طبيعة استجابة السكان المحليين لهذه العملية وما يرافقها من مظاهر في تحديد قدرة المجتمع على تحقيق أهدافه التنموية ووصوله لغاياته، ما يؤكد أن هذه العمليات المبتغاة تستلزم توفير أكبر قدر من الحاجات الأساسية للناس، كما تتطلب مراعاة ظروف هذه المجتمعات وخصائصها المختلفة، وطبيعة الانعكاسات المترتبة عليها وخاصة على السكان المحليين ومدى تحقيقها لأهدافها والوصول لحالة من التوظيف الأمثل لإمكانيات المجتمع ومقوماته البشرية والمادية، وبالتالي تمكينه من الاستفادة الأمثل لكافة طاقاته وقدراته (ليلة وآخرون، 2015). ويبدو أن ظهور المناطق التنموية يقترن عادة ببروز تطورات شديدة التعقيد في نظم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتعقد في شبكة علاقاته ما قد ينعكس على عملية التنمية والتحديث فيه، وعادة ما يصاحبها الكثير من الآثار البيئية التي قد تسبب خلل في توازن الأنظمة البيئية بسبب التلوث الناجم عن المشاريع الصناعية والتجارية، وما يرافقها من أثار عميقة ومتعددة على صحة الإنسان ومعدل إصابته بالأمراض، وكذلك على الكائنات الحية المختلفة في تلك المناطق (عبد الرحمن ومصطفى، 2000). وفقاً لهذا المنظور، فإن التغيرات المفترضة التي قد تصيب المحيط الاجتماعي والبيئي للسكان بسبب عمليات التطور والتحديث المصاحبة لإنشاء مثل هذه المناطق التنموية، قد يرافقها تغيرات مهمة في أنماطه الإنتاجية التقليدية وتحولها إلى أنماط إنتاجيه حديثة متنوعة، وعادة ما يقترن بذلك دخول مكثف للتكنولوجيا المتقدمة وزيادة الاعتماد عليها، وقد يفضي ذلك إلى بروز آثار عميقة في الأوضاع البيئية والصحية لتلك المناطق وسكانها.

ولئن كان المنظور السابق هو الأكثر توظيفاً في تشخيص عملية التنمية والتحديث وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية اجتماعية وثقافية وبيئية؛ إلا أنه ليس المدخل أو المنظور الوحيد؛ فهناك مداخل نظرية أخرى تقدم نفسها كنماذج إرشادية ومنهجية لتحليل أثر هذه العمليات في جوانب مختلفة من حياة الإنسان، كالمنظور الوظيفي التقليدي وتطوره في النظرية البنائية الوظيفية، وهناك النظرية التطورية، وأيضاً نظرية الاختيار العقلاني التي

تفسر اتجاهات التغير الاجتماعي والقيمي من خلال تناولها للسلوك العقلاني النفعي القائم على تقييم الفعل الانساني «كأصغر وحدة في عملية التفاعل الاجتماعي» وربطه بمفهومي الربح والخسارة، كذلك هناك نظرية العامل التكنولوجي، ونظرية المصاحبات الثقافية للتنمية الاقتصادية، ونظرية الهوة الثقافية التي ترى أن هناك دائماً فجوة بين التغير المادي والتغير الثقافي والقيمي، وأن التغير المادي غالباً ما يحدث أولاً بينما يتأخر التغير الثقافي والقيمي، فتظهر تبعاً لذلك مسافات «فجوات» بين أشكال القيم والمفاهيم والسلوك والتقاليد الاجتماعية الراسخة من جهة، والجوانب المادية ممثلة بالتكنولوجيا والتطور التقني الحديث وما يمكن أن يصاحبه من بروز أنماط ثقافية حديثة ومعايير وقيم جديدة، والتي تبرز كأهم إشكالات الفكر الاجتماعي الحديث والمعاصر، والتي تم تناولها تحت عناوين مختلفة مثل:، التراث والتحديث، والتراث والمعاصرة، والتقاليد والحداثة، والتراث وتحديات العصر..... إلخ.

وأمام تعدد هذه المداخل النظرية في دراسة التغير وآثاره، برزت نظرية العوامل المتعددة التي تقدم مدخلا مختلفا لتفسير عملية التنمية والتطور التي تحدث في المجتمعات وما يصاحبها من انعكاسات مختلفة، بحيث أقرت بشدة تعقيد وتركيب هذه الظاهرة، واعترفت أيضاً بصعوبة تفسيرها، كما أكدت أن تفسير هذه الظاهرة وتفكيكها يقوم على عدد كبير من العوامل والمسببات المتبادلة والمتداخلة التأثير، ولا يعود إلى عامل أو سبب واحد (عبد الرحمن ومصطفى، 2000).

المنهج والاجراءات المنهجية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، والمستند إلى التحليلات الكمية باستخدام نماذج إحصائية متعددة تعبر إحصائيا عن الظاهرة قيد الدراسة وما يلازمها من أسباب وانعكاسات بمؤشرات رقمية دقيقة ومحددة، والتي اقتصرت هنا على المؤشرات الصحية والبيئية. وقد تم الاسترشاد بهذه الأساليب الوصفية التحليلية لاتفاقها مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، من حيث سعيها إلى معاينة وتوصيف أثر قيام مشروع منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان وعلى محيطهم البيئي؛ إذ تتسم هذه الأساليب بقدرتها على وصف الظاهرة قيد الدراسة وتشخيصها كما هي في الواقع وبشكل موضوعي مع التقليل قدر الإمكان من تأثير الأفكار أو التصورات الذاتية أو المسبقة عن الموضوع قيد الدراسة.

حدود الدراسة:

توخياً للموضوعية، ولإتاحة الفرصة للباحثين اللاحقين للمقارنة، ورصد التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة، ومقتضيات المنهجية العلمية فقط تم الإشارة إلى ثلاثة مجالات رئيسة للدراسة وهي: المجال البشري والمجال الزمني والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه المجالات:

1. المجال البشري: ويشمل المواطنين المقيمين في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والذين بلغ عددهم (4062) نسمة عند مباشرة الدراسة، حيث قامت الدراسة في سعيها لجمع البيانات على المسح الشامل لجميع أرباب الأسر القاطنين في الولاية كمصدر بشري للمعلومات المطلوبة وقد بالغ عدد هذه الأسر (737) أسرة.

2. المجال المكاني: تحدد مجال الدراسة المكاني بولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والتي تضم (23) قرية.[1]

3. المجال الزمني: تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2017، وقد تم تطبيق الاستبانة في الفترة بين منتصف شهر يناير إلى منتصف شهر أبريل لعام 2016.

أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث صممت استبانة خاصة بالأسر في مناطق عمل الشركات القائمة في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، واشتملت على أسئلة مختلفة لمعاينة تأثير قيام المشروعات الاقتصادية في الأوضاع الصحية والبيئية للسكان. وقد تضمنت هذه الاستبانة الآتي:

1. أسئلة حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان.

2. أسئلة حول أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في المحيط البيئي الذي تعيش فيه الأسرة.

3. أسئلة حول أثر قيام منطقة الدقم الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان.

(1) بلغ عدد القرى المأهولة بالسكان، والتي تم إجراء الدراسة عليها (8) قرى.

صدق الاستبانة:

يُقصد بصدق الاستبانة وضوح الاستبانة وموضوعية ما تحتويه من أسئلة وفقرات ومصطلحات، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي ومقدرتها على قياس ومعاينة موضوع الدراسة، ودقتها في قياس وتحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين؛ إذ تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس[1]، وقد تم بناءً على توجيهاتهم واقتراحاتهم إجراء التعديلات المطلوبة، وإضافة الأسئلة التي تم اقتراحها، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الاستبانة:

تم إجراء اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)؛ بهدف قياس الاتساق الداخلي لفقرات الأداة مع المحاور التي تندرج ضمنها، وقد بلغت قيمة الثبات الكلي (0.702)، مما يشير إلى ثبات مقبول لأسئلة الدراسة واتساقها، وهي نتيجة تفي بأغراض الدراسة والأهداف التي صممت الأداة لتحقيقها.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في كافة الأسر التي تقطن في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والتي توزعت على (23) قرية والبالغ عدد سكانها (4062) نسمة، أما وحدة التحليل الأساسية فهي الأسرة المعيشية، وبلغ عدد الأسر (737) أسرة. وقد تم جمع بيانات هذه الأسر عن طريق المسح الشامل لها باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكان رب الأسرة هو المصدر الأساسي للحصول على البيانات المطلوبة. وفيما يلي عرض لأهم الخصائص الديموغرافية لسكان مجتمع الدراسة، وذلك في محاولة لتقديم تصورات تفصيلية حول سكان هذه المنطقة وخلفياتهم الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

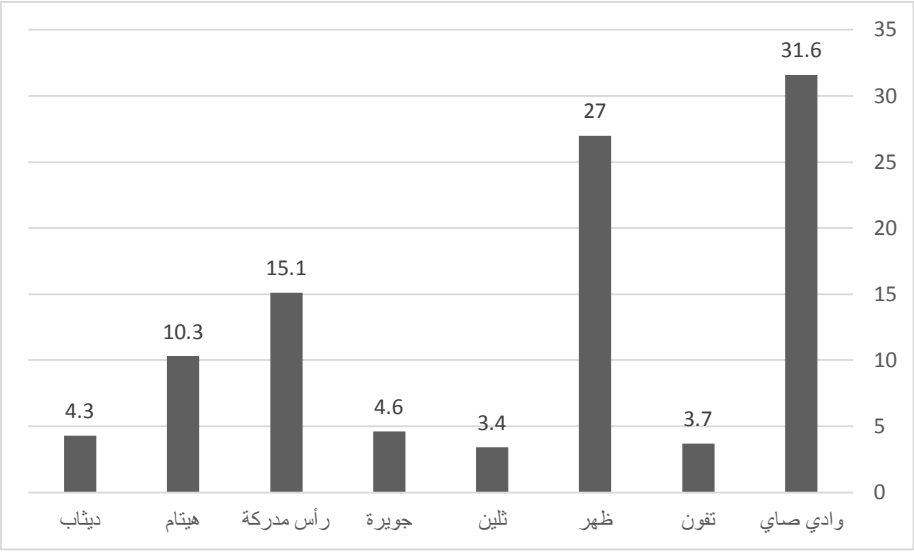
(1) بلغ عدد المحكمين (18) محكم من الأكاديميين بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والمتخصصين في هذا الأمر.

أولاً: توزيع الأسر حسب منطقة السكن بولاية الدقم

يقوم الجدول رقم (1) على معاينة النتائج الخاصة بتوزيع الأسر في مجتمع الدراسة وفقا لمنطقة سكنهم، في محاولة للتعرف على اتجاهات توزيعهم على أرجاء الولاية والتي تتضمن القرى التالية: نفون، وادي صاي، ظهر، ثلين، جويرة، رأس مدركة، هيتام، ديثاب، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول رقم (1): توزيع مجتمع الدراسة حسب منطقة السكن

المنطقة	عدد الأسر	النسبة %
وادي صاي	233	31.6
نفون	27	3.7
ظهر	199	27.0
ثلين	25	3.4
جويرة	34	4.6
رأس مدركة	111	15.1
هيتام	76	10.3
ديثاب	32	4.3
المجموع	737	100.0



رسم توضيحي 1: توزيع مجتمع الدراسة حسب منطقة السكن

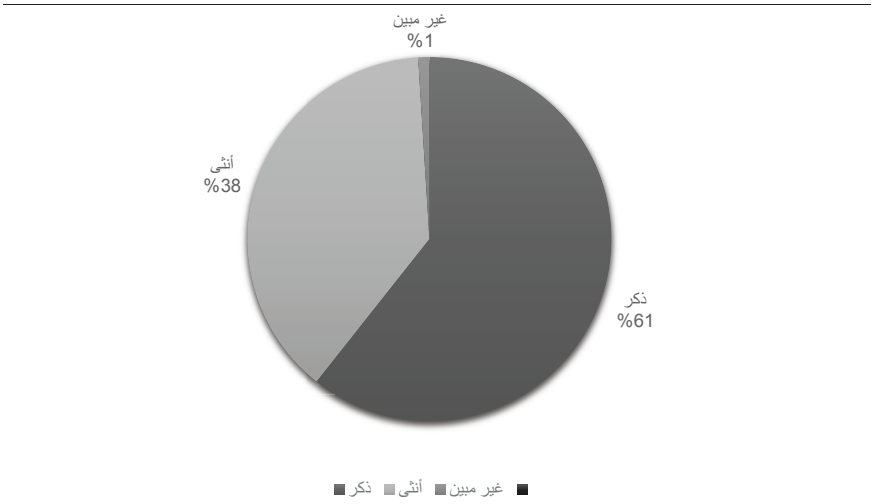
يتضح من خلال قراءة نتائج الجدول رقم (1) والشكل المرفق، أن النسبة الأكبر من مجتمع الدراسة في ولاية الدقم يتركزون في منطقة وادي صاي وبنسبة تصل إلى (31.6%)، تليها منطقة ظهر بنسبة (27.0%)، ومن ثم منطقة رأس مدركة وبنسبة (15.1%)، وهيتام (10.3%). ويلاحظ من خلال النتائج أن النسبة الأقل تركيزا في عدد السكان موجودة في منطقة ثلين وذلك بنسبة (3.4%)، كذلك في منطقة نفون (3.7%) وديثاب (4.3%) وجويرة (4.6%)، ما يوضح أن أغلب سكان ولاية الدقم يتركزون بشكل خاص في كل من وادي صاي وظهر ورأس مدركة، وتعود هذه التوزيعات غير المتسقة للسكان على قرى الولاية بسبب طبيعة أنماط إنتاجهم الذي يقوم على نمط الإنتاج الرعوي وطبيعة البناءات الاجتماعية الثقافية السائدة في الولاية، كذلك بسبب بروز كثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتي لازمت قيام منطقة الدقم الاقتصادية وتركزها في بعض المناطق دون غيرها، وما صاحب ذلك من حراك جغرافي مكثف للسكان تجاه هذه المناطق.

ثانياً-التركيب النوعي لمجتمع الدراسة

تبين نتائج الجدول رقم (2) التركيب النوعي لمجتمع الدراسة بولاية الدقم، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد تم اعتماد رب الأسرة أو من ينوب عنه وقت زيارة جامعي البيانات كإطار مرجعي للمعلومات المتعلقة بالآثار البيئية والصحية على الأسرة، وفيما يلي عرضا مفصلا لأبرز النتائج:

جدول رقم (2): النوع الاجتماعي لأفراد مجتمع الدراسة

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	451	61.2
أنثى	285	38.7
غير مبين	1	1
المجموع	737	100



رسم توضيحي 2: النوع الاجتماعي لأفراد مجتمع الدراسة

تبين نتائج الجدول رقم (2) والشكل المرفق، أن النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور وبنسبة (61.2%)، وشكلت نسبة الإناث (38.7%) من حجم المجتمع، ولما كان المطلوب مقابلة أرباب الأسر كمصدر أساسي للبيانات حول الأسرة، فمن المثير للانتباه

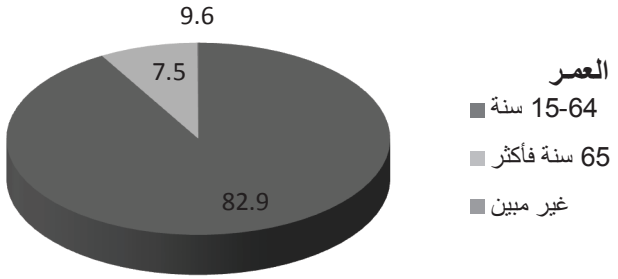
بـروز تلـك النسـبة العاليـة للإنـاث اللاتـي اسـتجبن للاسـتبانة. وتجـدر الإشـارة بهـذا السـياق أن ارتفـاع نسـبة المسـتجيبين مـن الذكـور؛ الأمـر الـذي قـد يسـهم بتعزيـز وجهـات نظرهـم وأفكارهـم الذكوريـة؛ باعتبارهـم الفئـة الأكثـر تمثيـلاً لمجتمـع الدراسـة مقارنـة بالإنـاث، وهـذا مـا قـد يفسـر ميـل بعـض مواقـف والأفكـار لصالحهـم ونزوعهـا للتعبيـر عـن وجهـات نظرهـم وخصوصيتهـم وقيمهـم الذكوريـة، خاصـة وأن مجتمـع الدقـم مـا زال محافظـا علـى بناءاتـه التقليديـة ذات الصيـغ الأبويـة، ومـا زال يتميـز بولائـه القبلـي، الـذي يشـكل الإطـار العـام لبنيتـه الاجتماعيـة والثقافيـة.

ثالثاً-التركيب العمري لمجتمع الدراسة

يسـتعرض الجـدول رقـم (3) توزيـع أفـراد مجتمـع الدراسـة وفقـا لتراكيبهـم العمريـة، كمـا يتضمـن محاولـة لتوضيـح نسـب تركيزهـم فـي الفئـة العمريـة (15 - 64)، ونسـب تركزهـم فـي الفئـة العمريـة (65 سـنة فأكثـر)، وفيمـا يلـي توضيحـا مفصـلا لحيثيـات ذلـك:

جدول رقم (3): التركيب العمري لأفراد مجتمع الدراسة

العمر	العدد	النسبة %
15-64 سنة	611	82.9
65 سنة فأكثر	55	7.5
غير مبين	71	9.6
المجموع	737	100



رسم توضيحي 3: التركيب العمري لأفراد مجتمع الدراسة

يبين الجدول رقم (3) والشكل المرفق، تركز أعمار المبحوثين عند الفئة العمرية (15 - 64)، وذلك بنسبة تصل إلى (82.9%)، وهي عادة تمثل الفئة النشطة اقتصاديا «القوة البشرية القادرة على العمل والانتاج» بسبب تركيبها العمري، بينما تشكل فئة ما فوق الـ 65 عاما ما نسبته (7.5%) والتي تمثل فئة كبار العمر وهي عادة فئة غير نشطة اقتصاديا. ويمكن أن تؤثر هذه التركيبات العمرية للمستجيبين والتي تميل لصالح الفئة العمرية الشابة أو النشطة اقتصاديًا على طبيعة مواقفهم واتجاهاتهم العامة باعتبارهم الفئة أو الشريحة العمرية الأكثر تمثيلاً في مجتمع الدراسة مقارنة بباقي الفئات العمرية.

المعالجة الإحصائية :

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، وكشف تفاصيلها، وقد تراوحت هذه الأساليب بين:

1. النماذج الإحصائية الوصفية والتي تمثلت بـ: التوزيعات النسبية والتكرارية.
2. النماذج الوصفية الثنائية ممثلة بـ: نموذج تحليل مربع كاي (chi-square)، بهدف التعمق في أثر المشروعات المقامة في منطقة الدقم الاقتصادية على السكان، ومعاينة ورصد الفروقات في هذه الآثار تبعًا لمكان سكن المواطنين داخل تنظيم المنطقة الاقتصادية أو خارجها، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولا: أثر قيام المشروعات الاقتصادية في الوضع البيئي لولاية الدقم:

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكوِّنات ماديِّة وغير ماديِّة تؤثر في صحّة الإنسان وحياته، ومسائل البيئة تتمحور حول ثلاثة جوانب مترابطة هي: البيئة الطبيعية، والناس، وعلاقة الانسان بالبيئة، فالبيئة الطبيعية هي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر، أو معطيات طبيعية وعضوية، وحية، وغير حية، وهناك ما يطلق عليه البيئة الحضارية الاجتماعية والسكانية، ويقصد بذلك الناس وتوزعهم الجغرافي، وثقافتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وأساليب

عمرانهم وعملهم وانتاجهم. والبيئة الحضارية متغيرة بفعل التكنولوجيا والنشاط الاجتماعي والانتاجي للإنسان، وترتبط سلامة البيئة ومستوى صلاحيتها للحياة بطبيعة ونوع التنمية (فالتنمية الجيدة والمستدامة القائمة على تخطيط علمي، تحقق البيئة السليمة وتؤمن تجددها، وتراعي توازناتها البيئية، واستدامة مواردها وتحافظ عليه). وفي ضوء ما تقدم فإن هذا الجزء من الدراسة قد كرس لتقصي أهم الآثار البيئية المترتبة على قيام المنطقة الاقتصادية في منطقة الدقم، خاصة فيما يتعلق بتلوث البيئة والأضرار بالمراعي، وتلوث مياه البحر، كذلك يسعى إلى التعرف على أثر المشروعات المختلفة العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة على صيد الأسماك وكمية الصيد وتأثيرها كذلك على الثروة الحيوانية في الولاية، وتأثيرها كذلك في المياه الصالحة للشرب، وفيما يأتي عرض مفصل لأهم النتائج في هذا المجال.

جدول رقم (4): آثار المشروعات الاقتصادية في بيئة ولاية الدقم

الآثار	الاستجابة	العدد	النسبة %	مربع كاي	الدلالة الإحصائية (sig)
تلوث البيئة	نعم	487	66.1	450.6	0.000
	لا	233	31.6		
	غير مبين	17	2.3		
	المجموع	737	100		
الإضرار بالمراعي	نعم	495	67.2	472.8	0.000
	لا	228	30.9		
	غير مبين	14	1.9		
	المجموع	737	100		
تلوث مياه البحر	نعم	522	70.8	534.4	0.000
	لا	199	27		
	غير مبين	16	2.2		
	المجموع	737	100		

انخفاض كمية صيد السمك	نعم	559	75.8	641.7	0.000
	لا	161	21.8		
	غير مبين	17	2.3		
	المجموع	737	100		
تراجع حجم الثروة الحيوانية	نعم	445	60.7	382.9	0.000
	لا	275	37.2		
	غير مبين	16	2.2		
	المجموع	737	100		
توفر المياه الصالحة للشرب	نعم	406	55.1	343.8	0.000
	لا	317	43		
	غير مبين	14	1.9		
	المجموع	737	100		

وضح النتائج الواردة في الجدول رقم (4) بأن أكثر من ثلثي مجتمع الدراسة وبنسبة (66.1%) أكدوا أن قيام المشروعات الاقتصادية قد أثر في البيئة في المنطقة، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة عبد الصاحب (2014) التي أشارت إلى أن قيام المشاريع الصناعية عادة ما يرتبط بزيادة مشاكل التلوث البيئي نتيجة عدم الأخذ بعين الاعتبار أثر مثل هذه الجوانب عند اختيار أنماط المشاريع الصناعية ومواقعها ومدى ملائمتها لطبيعة المنطقة وسكانها، وبذات السياق ذهبت دراسة لمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية (1995) إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات المدن والمناطق الصناعية وآثارها البيئية والصحية، وإلى ضرورة الاهتمام بأماكن اقامة هذه المدن وبموضوع حماية البيئة من التلوث، وضرورة إنشاء مراكز للبحث والتطوير في المدن الصناعية خاصة في المجال البيئي.

كما توضح نتائج الجدول نفسه إلى أن (67.2%) من أفراد مجتمع الدراسة أشاروا إلى انعكاسات هذه المشروعات على بالمراعي المنتشرة في الولاية، وهي نتيجة تتفق مع ما خلصت إليه دراسة (Pu Hao2011) التي أكدت أن انعكاسات المناطق الصناعية يتجاوز توفير فرص عمل للسكان، ليمتد تأثيره إلى الأراضي الزراعية والمراعي وتقليص رقعتها

وانحسارها بسبب عشوائية البناء وعدم مراعاة سلامة الغطاء النباتي في المناطق المتاخمة للمشروع؛ وتذهب دراسة الحضراني (1980) بهذا السياق إلى تأكيد ضرورة الاهتمام بالتنمية البيئية واستدامتها ومراعاة الغطاء النباتي وضرورة الاهتمام بالإنتاج الزراعي وتنويعه والتركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية والصديقة للبيئة.

أما فيما يتعلق بمواقف سكان ولاية الدقم حول أثر هذه المشروعات في البيئة البحرية لمنطقتهم؛ فتبين النتائج ارتفاع نسب الذين أكدوا وجود انعكاسات مهمة لقيام المشروعات الاقتصادية على البيئة البحرية في الولاية، والتي وصلت إلى (70.8%) من أفراد مجتمع الدراسة. وتتضح معالم هذه المواقف أكثر عند معاينة مواقف السكان المحليين حول أثر هذه المشروعات في كمية صيد الأسماك في المنطقة، حيث تشير النتائج بأن أكثر من ثلاثة أرباع مجتمع الدراسة وبما نسبته (75.8%) أشاروا إلى انخفاض كمية صيد الأسماك في المنطقة كنتيجة لقيام المشروعات الاقتصادية وما تبعها من آثار على الثروة السمكية. كما توضح نتائج الجدول نفسه ارتفاع نسبة الأفراد الذين أكدوا تراجع حجم الثروة الحيوانية من (إبل، وأغنام، وماعز... الخ) في مناطقهم جراء قيام المشروعات الاقتصادية وما لازمه من تحولات على البيئة الرعوية وبنسبة (60.7%) وتغيرات في طبيعة أنماط مهن سكان المنطقة، في حين أشار (37.2%) من افراد مجتمع الدراسة إلى عدم حدوث تغير في حجم الثروة الحيوانية في ولاية الدقم. بينما رأى أكثر من نصف مجتمع الدراسة (55.1%) بأن قيام هذه المشروعات في الولاية قد أثر في توافر المياه الصالحة للشرب، مقابل (43%) بينوا بأن قيام هذه المشروعات لم يؤثر على توافر المياه الصالحة للشرب في ولايتهم. وبشكل عام تظهر نتائج اختبار (مربع كاي) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في مواقف أفراد مجتمع الدراسة إزاء أثر قيام المشروعات الاقتصادية الخاصة في زيادة معدلات تلوث البيئة وتلوث مياه البحر، فضلا عن أثر هذه المشروعات في إلحاق الضرر بالمراعي وكمية صيد السمك والثروة الحيوانية، مقابل أثرها الإيجابي والمحدود في توفر المياه الصالحة للشرب.

وتؤكد هذه النتائج بمجملها وجود مواقف ووجهات نظر متباينة حول وجود انعكاسات بيئية متعددة ومتنوعة ملازمة لقيام المشروعات الاقتصادية في الولاية، سواء فيما يتعلق بما تلحقه من تلوث في بيئة الولاية أو ما تخلفه من أضرار في المراعي وتلوث في مجال البيئة البحرية أو فيما يتعلق بما ينجم عنه من انخفاض في كمية صيد الأسماك، وتراجع حجم الثروة الحيوانية. وهي ذات النتيجة التي أشارت اليها دراسة البغدادي (2014) حول

زيـادة فـرص ظهـور مشـاكل متنوعـة ومتعـددة قـد تصاحـب قيـام المشـروعات الاقتصاديـة خاصـة علـى المحيـط البيئـي للمناطـق المتخمـة للمشـروعات الاقتصاديـة، ولخـص هـذه المشـاكل بزيـادة حـدة مشـاكل التلـوث البيئـي والمخلفـات الصناعيـة والمـواد الصلبـة والخطـرة الناتـج عـن إقامـة المشـروعات الصناعيـة.

مواقف السكان من أثر المنطقة الاقتصادية في بيئة ولايتهم تبعا لموقع السكن:

خُصصـت نتائـج الجـدول رقـم (5) لإبـراز مواقـف سـكان ولايـة الدقـم إزاء الآثـار الممكـن أن تتركهـا المشـروعات المقامـة فـي المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة علـى بيئـة ولايتهـم وفقـاً لموقـع سـكنهم سـواء داخـل المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة أو خارجهـا، وفيمـا يأتـي عـرض مفصـل للنتائـج.

جـدول رقـم (5): اتجاهـات السـكان حـول أثـر قيـام المشـروعات الاقتصاديـة فـي البيئـة تبعـا لموقعهـم مـن حـدود المنطقـة الاقتصاديـة

الآثار	العدد	السكان القاطنين خارج المنطقة الاقتصادية		السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية		مربع كاي	الدلالة الإحصائية (sig)
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %		
تلوث البيئة	نعم	309	66.3	178	70.1	1.067	0.302
	لا	157	33.7	76	29.9		
	المجموع	466	100	254	100		
الإضرار بالمراعي	نعم	291	62.4	204	79.4	21.993	0.000
	لا	175	37.6	53	20.6		
	المجموع	466	100	257	100		
تلوث مياه البحر	نعم	325	69.9	197	77.0	4.119	0.042
	لا	140	30.1	59	23.0		
	المجموع	465	100.0	256	100		

خفض كمية صيد السمك	نعم	332	71.6	227	88.7	27.853	0.000
	لا	132	28.4	29	11.3		
	المجموع	464	100.0	256	100		
تراجع حجم الثروة الحيوانية	نعم	283	60.7	164	64.3	0.899	0.343
	لا	183	39.3	91	35.7		
	المجموع	466	100	255	100		
توفر المياه الصالحة للشرب	نعم	243	52.1	163	63.4	8.558	0.003
	لا	223	47.9	94	36.6		
	المجموع	466	100	257	100		

تظهر نتائج جدول (5) فيما يتعلق باتجاهات سكان ولاية الدقم حول أثر قيام المنطقة الاقتصادية وما رافقها من مشروعات في بيئة منطقتهم، وجود تقارب في وجهات نظر السكان سواء القاطنين داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة أو خارجها إزاء انعكاسات هذه المشروعات على بيئة ولايتهم وبفوارق إحصائية غير دالة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، وإن مالت لصالح السكان الذين يقطنون داخل المنطقة الاقتصادية الخاص، وبنسب (70.1% و66.3%) على الترتيب. كذلك توضح النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في وجهات نظر السكان داخل المنطقة الاقتصادية وخارجها ولصالح الذين يقطنون داخلها؛ وبالنظر للتوزيع النسبي للاستجابات أفراد مجتمع الدراسة يتضح أن هناك (79.4%) من القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية يؤكدون على عمق انعكاسات المشروعات أوضاع لمراعي في ولاية الدقم، مما يوضح وجود أهمية أثر قيام مثل هذه المشاريع الاقتصادية في المراعي في الولاية -حسب وجهة نظر سكان الولاية-خاصة على المناطق الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة.

كذلك تبين نتائج الجدول أعلاه، وضوح أثر المنطقة الاقتصادية الخاصة وما صاحبها من مشروعات على مياه البحر وكمية صيد السمك، حيث بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، في وجهات نظر السكان حول إثر هذه المشروعات على البيئة البحرية، وكمية صيد السمك، حيث أكد ما نسبته (77%، و88.7%) من السكان القاطنين داخل المنطقة الخاصة على أثر هذه المشروعات في البيئة

البحرية وكمية صيد السمك على الترتيب، في حين أشار (69.9%، و71.6%) من سكان المناطق الواقعة خارج المنطقة بشأن الأمر ذاته. وهي نتيجة توضح عمق أثر قيام المناطق الاقتصادية الخاصة على البيئة البحرية حسب وجهة السكان القاطنين داخل المنطقة أو خارجها؛ وهي نتيجة تؤكد الحاجة لمزيد من الدراسات العلمية والخطط المدروسة؛ للبحث في أثر هذه المشاريع على بيئة المنطقة سواء البرية أو البحرية سواء على المدى القريب أو البعيد.

أما فيما يتعلق بأثر هذه المشروعات في الثروة الحيوانية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر السكان سواء داخل المنطقة الخاصة أو خارجها حول هذه الجوانب وبنسبة (64.3% و60.7%) على الترتيب، مما يشير إلى أن هناك حالة من الانسجام في مواقفهم حول دور هذه المشروعات في كمية الثروة الحيوانية في ولايتهم بغض النظر عن مكان سكنهم. في حين تبين النتائج فيما يتعلق بتأثير هذه المشروعات على توفر المياه الصالحة للشرب، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل بين وجهات نظر السكان داخل المنطقة وخارجها حول هذا الشأن وبنسبة 63.4%) و52.1%) ولصالح السكان الذين يقطنون داخل المنطقة الاقتصادية، مما يوضح أن قيام منطقة الدقم الاقتصادية وما صاحبها من مشروعات وإنجازات قد أسهم بزيادة توفر المياه الصالحة للشرب.

ثانيا: أثر قيام المشروعات الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى معاينة أوضاع السكان الصحية في ولاية الدقم، خاصة فيما يتعلق بمدى معاناتهم من بعض الأمراض، واستمرار لجؤهم للطب الشعبي، كما يسعى لرصد أوضاع الأطفال الصحية في الولاية خاصة تلك الجوانب ذات العلاقة بـ: حالات الوفاة، التغطية بالتطعيمات اللازمة، الضعف الصحي، بإضافة لجوانب تتعلق باحتمالات تعرض الأمهات لأحداث حيوية مثل: الإجهاض، ومدى توافر الخدمات الصحية للأسرة، ووجود حالات إعاقة لدى أفراد الأسرة. كما يتضمن هذا الجزء من الدراسة مقارنة لوجهات نظر السكان وفقاً لموقعهم من المنطقة الاقتصادية الخاصة حول آثار المشروعات الاقتصادية على الأوضاع الصحية بشكل عام، وفيما يلي تفصيلا لهذه النتائج:

الأوضاع الصحية للسكان في منطقة الدراسة:

تقوم نتائج الجدول رقم (6) على محاولة كشف ومعاينة الأوضاع الصحية لمجتمع الدراسة من ناحية: مدى معاناة السكان من بعض الأمراض المنتشرة، أوضاع الأطفال الصحية، ومدى تغطيتهم بالتطعيمات اللازمة، احتمالات تعرض الأمهات للإجهاض، ومدى توافر الخدمات الصحية للأسرة، وصحة الأسرة، ووجود حالات إعاقة لدى أفراد الأسرة. وفيما يأتي عرض للنتائج:

جدول رقم (6): الأوضاع الصحية لمجتمع الدراسة

الآثار	الاستجابة	العدد	النسبة %	الدلالة الإحصائية (sig)	مربع كاي
المعاناة من الأمراض	نعم	124	16.8	801.3	0.000
	لا	602	81.7		
	غير مبين	11	1.5		
	المجموع	737	100		
وفيات الأطفال في الأسرة	نعم	163	22.1	1104.1	0.000
	لا	559	75.8		
	لا ينطبق	2	0.3		
	غير مبين	13	1.8		
	المجموع	737	100		
تعرض الأم للإجهاض	نعم	193	26.5	686.7	0.000
	لا	471	63.8		
	لا ينطبق	56	7.6		
	غير مبين	16	2.2		
	المجموع	737	100		

توافر خدمات صحية	نعم	337	45.7	657.3	0.000
	لا	378	51.3		
	غير مبين	22	3		
	المجموع	737	100		
اللجوء للطب الشعبي مقابل الطب الحديث	نعم	150	20.4	657.3	0.000
	لا	568	77.1		
	غير مبين	19	2.5		
	المجموع	737	100		
تغطية الأطفال با لتطعيما ت اللازمة	نعم	523	71	853.2	0.000
	لا	120	16.3		
	لا ينطبق	65	8.8		
	غير مبين	29	3.9		
	المجموع	737	100		
ضعف صحي لدى الأطفال في الأسرة	نعم	71	9.6	1189.9	0.000
	لا	589	80		
	لا ينطبق	46	6.2		
	غير مبين	31	4.2		
	المجموع	737	100		
صحة الأسرة	نعم	156	21.2	1045.3	0.000
	لا	551	74.8		
	غير ذلك	14	1.9		
	غير مبين	16	2.2		
	المجموع	737	100.0		

وجود إعاقة في الأسرة	نعم	62	8.4	874.2	0.000
	لا	624	84.7		
	غير مبين	51	6.9		
	المجموع	737	100.0		

أظهرت القراءة المتأنية لنتائج جدول (6) أن هناك نسبة بسيطة من أفراد مجتمع الدراسة، أكدوا معاناتهم من أمراض محددة، وبنسبة (16.8%)، مقابل (81.7%) أكدوا عدم معاناتهم من أي من هذه الأمراض. كما تبرز النتائج بأن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسب تعرض الأسر في الولاية لحدث وفاة أحد أطفالها وبنسبة بلغت (22.1%)؛ وهذا المؤشر ينطوي على مضامين صحية مهمة حول الأوضاع الصحية للأطفال في ولاية الدقم؛ ويمكن عزوها لأسباب ولاعتبارات عدة؛ منها ما يرتبط ببعد هذه الولاية عن المراكز الحضرية والصحية المتطورة، أو بسبب قلة توافر خدمات صحية متطورة في المنطقة وبعدها عن السكان وقلتها. وبذات السياق توصلت دراسة هنتر وسلدانا (Hunter & Saldana, 2013) إلى أهمية هذه المناطق ووضوح دورها في زيادة الثقافة الصحية للسكان المحليين وتحسين مستوى الخدمات الصحية لهم، وتحسين الظروف الصحية للأطفال وزيادة مقاومتهم للأمراض، وهي نتيجة تستحق التوقف عندها مطولا وبحث وتقصي أسبابها والعوامل التي تقف وراءها، خصوصا وأن التوقعات المأمولة من قبل السكان تربط إقامة هذه المنطقة الاقتصادية في ولايتهم ببروز تحسن واضح وكبير لأوضاعهم الصحية وتحسن الخدمات الطبية المقدمة لهم.

كما توضح نتائج الجدول نفسه وجود ارتفاع نسبي واضح في مستويات الإجهاض للنساء في ولاية الدقم، حيث وصلت نسب تعرضهن لمثل هذه الأحداث الحيوية إلى (26.5%)، وهذا المؤشر يحمل دلالات مهمة حول وجود ظروف صحية صعبة خاصة في مجال خدمات الأمومة أثناء مدة الحمل والولادة، كما يمكن عزو ارتفاع نسب تعرض الأمهات للإجهاض بشقيه العمدي والعفوي لبعض الممارسات غير الصحية أثناء فترة الحمل، أو لعدم توفر الخدمات الصحية اللازمة للأم الحامل بشكل جيد خاصة خدمات الأمومة والطفولة، وحتى إن توفرت هذه الخدمات فإنها تتركز في قلب ولاية الدقم، وبعيدًا عن التجمعات السكانية الريفية المتباعدة في الولاية.

وبهذا الصدد تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه بشأن توافر الخدمات الصحية إلى تأكيد أن هناك ما نسبته (51.3%) من المبحوثين أشاروا إلى عدم توفر الخدمات الصحية بشكل مناسب، مقابل (45.7%) ممن أشاروا إلى توافر هذه الخدمات. أما فيما يتعلق في اتجاهات سكان ولاية الدقم نحو الطب الشعبي، فتجدر الملاحظة أن (77.1%) من المبحوثين أشاروا لعدم تفضيلهم اللجوء إلى الطب الشعبي في حال تعرضهم لأي طارئ صحي، ما يدل على وجود وعي صحي واضح لدى سكان الولاية، ورفضهم للممارسات الشعبية.

وتبين النتائج فيما يتصل بالأوضاع الصحية للأطفال في الولاية، أن هناك ما يقارب من (71%) من المبحوثين الذين أشاروا لتلقي الأطفال التطعيمات اللازمة مقابل (16.3%) أشاروا أن الآطفال لم يتلقوا التطعيمات الخاصة بهم وبمواعيدها. كما أشارت النتائج إلى أن هناك (9.6%) من المبحوثين قد بينوا وجود ضعف صحي لدى الأطفال، في حين بين (80%) عدم وجود أي من مظاهر الضعف الصحي بين أطفالهم. وفيما يتعلق بوجود حالات إعاقة لدى أفراد الأسرة فقد بين (8.4%) من المبحوثين بوجود حالات إعاقة بين أفراد أسرهم. وفي ضوء ما تقدم تبرز هذه النتيجة الحاجة ماسة إلى تقصي الظروف الصحية العامة للسكان وصحة الأطفال والخدمات المتوفرة لهم والمتاحة في قرى ولاية الدقم، كون أغلبها قرى نائية، تفتقر للكثير من الخدمات الأساسية والصحية اللازمة.

أشكال الإعاقة المنشرة بين السكان:

تسعى بيانات جدول رقم (7) إلى رصد أكثر أشكال الإعاقة المنتشرة بين سكان ولاية الدقم، خاصة تلك الإعاقات المتمثلة في: السمعية والبصرية والجسدية، والنطقية، ومعاينتها كما هي على أرض الواقع، بغض النظر إن كانت هذه الإعاقات كنتيجة لقيام المنطقة الاقتصادية أو غير ذلك، لما يمكن أن تتضمن هذه الوقائع من مؤشرات مهمة عن الأوضاع الصحية لسكان الولاية. وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول رقم (7): أنواع الإعاقة المتنشرة في ولاية الدقم

نوع الإعاقة	الاستجابة	العدد	النسبة %	مربع كاي	الدلالة الإحصائية (sig)
سمعية	نعم	12	1.6	1448.8	0.000
	لا	49	6.6		
	لا ينطبق	631	85.6		
	غير مبين	45	6.1		
	المجموع	737	100.0		
بصرية	نعم	5	7.	1458.4	0.000
	لا	55	7.5		
	لا ينطبق	632	85.8		
	غير مبين	45	6.1		
	المجموع	737	100.0		
جسدية	نعم	25	3.4	1451.9	0.000
	لا	35	4.7		
	لا ينطبق	632	85.8		
	غير مبين	45	6.1		
	المجموع	737	100.0		
نطقية	نعم	15	2	1454.01	0.000
	لا	45	6.1		
	لا ينطبق	632	85.8		
	غير مبين	45	6.1		
	المجموع	737	100		

لعل أهم أشكال الإعاقة التي تعاني منها أسر ولاية الدقم، تتمثل في الإعاقات الجسدية، والتي جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة (3.4%)، تليها الإعاقات ذات العلاقة بالنطق والتي بلغت نسبتها (2.0%). ثم جاءت وفي المرتبة الثالثة الإعاقات السمعية بنسبة (1.6%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الإعاقات البصرية وبنسبة (0.7%)، وهذه النتيجة توضح أن هناك نسبة واضحة من الأسر تعاني من وجود إعاقة لأحد أفرادها، وبأن الإعاقات الجسدية هي الأكثر انتشارًا بين السكان تليها الإعاقات ذات العلاقة بحاسة النطق ثم السمعية ثم البصرية. وهي نتيجة لافتة للانتباه وتحتاج لمزيد من البحث والتحليل بسبب المعطيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها الأسر التي تعاني من وجود إعاقة لأحد أفرادها. وبشكل عام تبرز نتائج اختبار مربع كاي وجود فروقات إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في مواقف أفراد مجتمع الدراسة حول اشكال الإعاقات بين سكان ولاية الدقم.

تباين الأوضاع الصحية للسكان حسب موقع السكن (داخل المنطقة الاقتصادية وخارجها)

ترصد نتائج الجدول (8) مواقف سكان ولاية الدقم القاطنين داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة وخارجها حول أوضاعهم الصحية والتي تم معاينتها من خلال الجوانب الآتية: وفيات الأطفال في الأسرة، سبق تعرض الأم للإجهاض، وجود إعاقة في الأسرة، وجود ضعف صحي لدى الأطفال في الأسرة، صحة الأسرة العامة، تغطية الأطفال في التطعيمات وتوافر الخدمات الصحية في الولاية. وفيما يأتي عرض لهذه النتائج:

جدول رقم (8): اتجاهات السكان حول أثر المشروعات الاقتصادية في الأوضاع الصحية للسكان تبعا لموقعهم من المنطقة الاقتصادية الخاصة

الآثار		السكان القاطنين خارج المنطقة الاقتصادية		السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية		Chi	Sig
العدد		العدد	النسبة	العدد	النسبة		
وفيات الأطفال في الأسرة	نعم	119	25.4%	44	17.4%	9.665	0.008
	لا	350	74.6%	209	82.6%		
	المجموع	469	100.0%	253	100.0%		

تعرض الأم للإجهاض	نعم	146	32.9%	49	22.2%	27.235	0.000
	لا	298	67.1%	172	77.8%		
	المجموع	444	100.0%	221	100.0%		
وجود إعاقة في الأسرة	نعم	34	7.7%	28	11.4%	2.564	0.109
	لا	406	92.3%	218	88.6%		
	المجموع	440	100.0%	246	100.0%		
ضعف صحي لدى الأطفال في الأسرة	نعم	48	10.9%	23	10.6%	12.515	002.
	لا	394	89.1%	195	89.4%		
	المجموع	442	100.0%	218	100.0%		
صحة الأسرة	نعم	101	22.1%	55	21.9%	1.261	532.
	لا	355	77.9%	196	78.1%		
	المجموع	456	100.0%	251	100.0%		
تغطية الأطفال بالمطاعيم اللازمة	نعم	333	76.6%	190	91.3%	39.417	0.000
	لا	102	23.4%	18	8.7%		
	المجموع	435	100.0%	208	100.0%		
توافر خدمات صحية	نعم	148	32.2%	189	73.8%	114.677	0.000
	لا	311	67.8%	67	26.2%		
	المجموع	459	100.0%	256	100.0%		

تظهر المعاينة الدقيقة لنتائج جدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل بين اتجاهات السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة وخارجها حول وجود حالات وفاة بين الأطفال في أسرهم لصالح المناطق الواقعة خارج المنطقة الخاصة، وذلك بالنظر للتوزيع النسبي لاستجابات المبحوثين، حيث تبين النتائج بأن هناك (25.4%) منهم من القاطنين خارج المنطقة الخاصة أكدوا سبق تعرضهم لمثل هذه الأحداث الحيوية، بالمقابل أشار (17.4%) من المستجيبين القاطنين خارج المنطقة المنظمة بأنهم سبق وتعرضوا لمثل هذه الوقائع. وبهذا السياق تشير نتائج دراسة ويلي وسونس (Willy & Sons, 2012) إلى انخفاض مستويات وفيات الأطفال وارتفاع معدلات

مقاومتهم للأمراض وذلك بسبب ما توفره هذه المناطق من وحدات سكانية مزودة بالخدمات الأساسية وتوافر البنية التحتية كخدمات المياه الصالحة والصرف الصحي والكهرباء. كما توضح النتائج بأن هناك فروقا دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل في اتجاهات السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية وخارجها حول سبق تعرض الأسرة لحدث الإجهاض لصالح الأسر التي تقطن خارج المنطقة الاقتصادية.

كذلك تبرز النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل فيما يتعلق بمعاناة الأسر من ظاهرة الإعاقة لإحدى أفرادها تبعًا لموقع إقامتهم، ما يوضح التقارب في مواقف أفراد مجتمع الدراسة حول وجود إعاقة لديهم بغض النظر عن منطقة إقامتهم. كما تبين من خلال نتائج الجدول أعلاه وجود فروق إحصائية واضحة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل لصالح السكان خارج المنطقة فيما يتعلق بمعاناتهم من ضعف صحي أو مرض، وهي نتيجة تؤكد أن هناك تبايناً في معاناة السكان المحليين الصحية ولصالح الذين يقطنون خارج حدود المنطقة الاقتصادية. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخطراوي (1996) التي أكدت أن المناطق الصناعية قد يرتبط وجودها بانتشار أنماط سلوكية وثقافية واجتماعية واقتصادية تحمل مخاطر صحية متنوعة. أما فيما يتعلق بوجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة عن أثر قيام المشروعات الاقتصادية في صحة أسرهم (تبعًا لمكان سكنهم سواء داخل المنطقة أو خارجها)، فتوضح النتائج عدم وجود أي فروق إحصائية تذكر حول مثل هذه الجوانب عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل.

كما تظهر النتائج ارتفاع مستويات تغطية الأطفال في التطعيمات الأساسية للسكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية مقارنة بالسكان القاطنين خارج المنطقة الاقتصادية وبفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل، ويمكننا الإشارة في هذا الصدد إلى الدور المحتمل لقيام هذه المشروعات في إحداث تغيرات مهمة على الأوضاع الصحية للسكان خاصة على جوانب ذات العلاقة بالصحة الإنجابية للمرأة والطفل. كذلك تبرز النتائج وجود فروق ذات أهمية إحصائية عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل بشأن توفر الخدمات الصحية بين المناطق الواقعة داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة وخارجها، لصالح السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية، ويمكننا رد ذلك إلى زيادة اهتمام أصحاب المشاريع الصناعية بتوفير خدمات صحية أساسية وزيادة اهتمامهم بتقديم خدمات صحية عامة للسكان المحليين.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولا: نتائج الدراسة:

1. يوجد أثر لقيام هذه المشروعات الاقتصادية في منطقة الدقم الخاصة على بيئة المنطقة ومياه البحر من وجهة نظر سكان المنطقة، فضلا على المراعي وكمية صيد السمك، كذلك على حجم الثروة الحيوانية في ولاية الدقم ولصالح السكان داخل حدود المنطقة الاقتصادية.

2. يوجد فروقات مهمة إحصائيا في مواقف سكان ولاية الدقم حول أثر قيام المشروعات الاقتصادية في منطقتهم في مياه البحر والمراعي وكمية صيد الأسماك والمياه الصالحة للشرب، ولصالح السكان القاطنين داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة.

3. تظهر النتائج وجود مؤشرات مهمة من وجهة نظر سكان ولاية الدقم حول زيادة وفيات الأطفال وتعقيدات الحمل والإنجاب وما ينجم عنه من عمليات إجهاض ولصالح السكان خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة في ولاية الدقم.

4. خلصت النتائج إلى وجود فروق مهمة إحصائيا في وجهات نظر سكان ولاية الدقم حول مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان ولصالح السكان ضمن حدود المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة رفع الاهتمام بالجوانب البيئية بالتزامن مع النمو الاقتصادي للمنطقة، حيث إن التحديات البيئية التي تخلفها مثل هذه المناطق قد تمتد بتأثيراتها في قدراتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية.

2. الحاجة إلى تبني خطط تنموية دقيقة تركز اهتمامها على الأوضاع الصحية للسكان وأوضاع البيئة المحيطة بهم؛ إذ إن الاهتمام بصحة الإنسان وبيئته يجب أن يشكل أهم أولويات عملية التنمية والتحديث في هذه الولاية.

3. يبدو أن التحولات السريعة التي يشهدها مجتمع الدقم العقود الأخيرة وزيادة تحوله إلى مجتمع صناعي حديث، فرضت عليه تحديات بيئية وصحية كثيرة، الأمر

الذي يستدعي استنفار كافة طاقاته وقواه البشرية، لإعادة رسم الكثير من مساراته بطرق ومنهجيات حديثة تراعي هذه طبيعة التغيرات التنموية السريعة، وتحقق الاستغلال الأمثل لكافة جوانبها بطريقة رشيدة عقلانية.

4. ضرورة الاهتمام بالقياس المستمر والتقويم المنهجي للآثار البيئية والصحية لهذه المشاريع في مراحلها المختلفة؛ الأمر الذي من شأنه أن يوقف المعنيين على طبيعة هذه التأثيرات التي من الممكن أن تتركها خاصة على بعدي الصحة والبيئة بمستوياتها المختلفة، الأمر الذي يمكن المعنين على معالجة صورها السلبية أولا بأول، وتحقيق التوازن المنشود بين عملية التنمية والتحديث من جهة وصحة السكان وبيئتهم من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. البغدادي، عبد الصاحب والحسيني، بيداء (2014). تقييم الأثر البيئي لموقع المنطقة الصناعية في مدينة الديوانية. آداب الكوفة -العراق، 7 (19)، 41 - 70.
2. الحضراني، بلقيس (1980). الندوة العلمية لدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت، 6(22)، 207 - 215.
3. الخطراوي، محمد (1996). تعقيب على عوامل نجاح المناطق الصناعية: تجربة المنطقة الحرة بجبل علي، مجلة التعاون (44).
4. عبد الرحمن، عبد الله ومصطفى، مريم (2000). التنمية بين النظرية والتطبيق. دار المعرفة الجامعية: مصر .
5. عمار، عماري (2008)، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، 7 - 8 أبريل 2008
6. ليلة، علي وآخرون (2015). التغير الاجتماعي والثقافي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
7. المختار، بالقاسم (2008). السكان والموارد البيئية قراءة جغرافية، جامعة السلطان قابوس-مجلس النشر العلمي، سلطنة عمان.
8. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (1995). واقع وآفاق تطوير المدن والمناطق الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة التعاون الصناعي-قطر، 16 (62)، 85 – 133.
9. النشوان، عبد الرحمن (2010). أثر التنمية العمرانية والزراعية في بيئة وادي حنيفة: دراسة تطبيقية على الوادي في مدينة الدرعية. الدرعية –السعودية. 13 (49,50)، 389 – 448.
10. نورين، مجدي (2013). دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المصرفي - السودان، (68)، 4 - 11.
11. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة (2015)، الاستثمار في الدقم، الطبعة الأولى، سلطنة عمان.

12. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة (2016)، موسوعة تشريعات المنطقة الاقتصادية الخاصة، الإصدار الأول، سلطنة عمان.

13. هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (د.ت)، بيئة استثمار واعدة، تم استرجاعه من: http://www.duqm.gov.om/userfiles/brochure.pdf، تاريخ الاسترجاع: 12 سبتمبر 2016.

Translated Arabic References: **ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:**

1. Al-Baghdadi, Abdussahib and Al-Husseini (2014). 'Evaluation of the environmental impact of the site of the industrial zone in the city of Diwaniyah.' *Kufa Arts Journal*- Iraq, 7 (19), 41 - 70.

2. Al-Hadrani, Balqis (1980). Scientific Conference for Studying the Dimensions of Economic and Social Development of Arab Gulf Countries. *Journal of Gulf Studies and the Arabian Peninsula* - Kuwait, 6 (22), 207-215.

3. Al-Khattrawi, Muhammad (1996). 'Notes on the factors contributing to the success of industrial zones: the experience of Jebel Ali Free Zone', *Journal of Cooperation* (44).

4. Abdurrahman, Abdullah and Mustafa, Maryam (2000). *Development: Theory and Practice*. University Knowledge House: Egypt.

5. Ammar, Amari (2008), 'The Problem of Sustainable Development and its Dimensions', International Scientific Conference: Sustainable Development and Efficiency of Available Resources, Farhat Abbas University, 7-8 April 2008

6. Layla, Ali et al. (2015). *Social and Cultural Change*. Dar Al-Masirah Publishing and Distribution, Jordan.

7. Al-Mukhtar, Al-Qassim (2008). 'Population and Environmental Resources: a Geographic Reading ', Sultan Qaboos University - *Scientific Publishing Council*, Sultanate of Oman.

8. Gulf Organization for Industrial Consulting (1995). The reality and prospects of developing cities and industrial zones in the GCC countries. *Journal of Industrial Cooperation* - Qatar, 16 (62), 85 - 133.

9. Nashwan, Abdurrahman (2010). 'The Impact of Urban and Agricultural Development in the Environment of Wadi Hanifa: an Applied Study on the Valley in the City of Al-Dir'iyah' - Saudi Arabia. 13 (49,50), 389-444.

10. Nourine, Majdi (2013). 'The Role of Free Zones in Achieving Economic Development', *Journal of Banking* - Sudan, (68), 4-11.

11. Special Economic Zone Authority (2015). *Investment in Al-Doqm* (1st ed.), Sultanate of Oman.

12. Special Economic Zone Authority (2016). *Encyclopaedia of Special Economic Zone Legislation* (1st ed.), Sultanate of Oman.

13. *The Economic Zone Authority of Al-Doqm: a Promising Investment Environment*. Retrieved from: http://www.duqm.gov.om/userfiles/brochure.pdf, Retrieval Date: 12 September 2016.

المراجع الأجنبية:

Aggarwal, A. (2007). Impact of special economic zones on employment, poverty, and human development. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations.

Hao, P., Geertman, S., Hooimeijer, P., Sliuzas, R. (2013). Spatial Analyses of the Urban Village Development Process in Shenzhen, China. International Journal of Urban and Regional Research. 37 (6), 2177–2197

Hao, P., Sliuzas, R., & Geertman, S. (2011). The development and redevelopment of urban villages in Shenzhen. Habitat International, 35(2), 214-224.

Hunter, R. & Saldana, G. (2013). The impact area of special economic zones: the effect of FDI on technology and knowledge transfer for native American reservations – a study of employment, innovation and absorptive capacity. Global Business and Economics Research Journal, 2(12), 1-28.

Levien, M. (2011). The land Question: special Economic Zone and the political Economy of Dispossession in India. The Journal of Peasant Studies, 39(3-4), 933-969.

Li, T. (1999). The Implications of Foreign Investment in Special Economic Zones and Pudong Development Zone (Pudong New Area) of China. Queen's University.

Paul, S., & Sarma, V. (2013). The livelihood effects of industrialization on displaced households: evidence from falta special economic zone, West Bengal. Center for European Economic Research.

The Economist (2015, April 4) Special Economic Zone Not So Special. Retrieved from http://www.economist.com/news/leaders/21647615-world-awash-free-trade-zones-and-their-offshoots-many-are-not-worth-effort-not

The Impact of Special Economic Zones on the Health and Environmental Conditions of the Population: A Field Study on Duqm in the Sultanate of Oman

Muneer Abdullah Karadsheh

Samir Ibrahim Hasan

Nasser Rashid Al-Mawali

College of Art and Social Science - Sultan Qaboos University

Al-Khoud - Sultanate of Oman

Abstract:

The study investigates the impact of the establishment of the economic zone in the state of Duqm on the health and environmental conditions of its population. The study employs the methodology of a comprehensive survey of the heads of households in 23 villages of the province of Duqm. The study is based on a quantitative descriptive method and it uses questionnaire as a tool to collect data. The study found a number of results, the most important of which are the following: a high percentage of the study sample (73.8%) confirmed that the changes in the economic zone of Duqm have negatively affected the health and environmental conditions of its population. The results also showed that more than two-thirds of the respondents confirmed that the economic projects in Duqm have caused pollution in the region. The study equally proved that the level of health conditions of the population is low and this is evidenced by the high child mortality rates and the high abortion rates among women in the Duqm.

Keywords: Special Economic Zone, Health Conditions, Environmental Conditions.